اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 23-12-2012 رقم العدد: 16920 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 66 رقم القصاصة: 1

ميزانية 2013

### اعتبروا الإنفاق الخيار الصعب .. الخبراء والمختصون لـ عكاظ:

# القطاع الخاص يتطلب تطمينات تدعم مساهمته في التنمية

ماجد المفضلي (مكة المكرمة)

اتفق عدد من المحللين والخبراء الاقتصاديين والمختصين على ضرورة استمرارية الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والمشاريع التي تساهم في تطور وتنمية مناطق ومدن ومحافظات المملكة، في الموازنة العامة المقبلة للمملكة للعام المالي ٢٠١٣م، بما يسهم في مواكبة التطور العالمي وتعزيز رفاهية المواطن ويضمن عدم تاخر عجلة التنمية. وأكدوا لـ«عكاظ» أن المملكة منذ تاسيسها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن، رحمه الله، ارتكزت على سياسة التنمية المتوازنة واتبعت سياسة الإنفاق مع أهمية تامين احتياطي سنوي في الميزانية، معتبرين أن تقليص المشاريع ليس حلا، بل سبب في تراجع الدول عن ركب النهضة والتطور.

وشددوا على أهمية السير على خطى السنوات الماضية، التي شهدت دعم خادم الحرمين الشريفين لكافة القطاعات، الأمر الذي ساهم في تحقيق نقلة نوعية على كافة الصعد وفي تسريع عجلة التنمية التي شملت بناء الإنسان وتنمية المكان.

### زيادة الاستثمارات في العشوائيات

بداية، قال لـ «عكاظ» ياسر أوان أمين عام الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة سابقا، إن معالم الطفرة التنموية والاقتصادية التي تعيشها المملكة في السنوات الأخيرة واضحة وجلية، وهي تعكس سياسة خادم الحرمين الشريفين الذي يولي كافة القطاعات أهمية بالغة بما تحظى به من دعم ينعكس في المقام الأول على تنمية الإنسان والمكان، حيث شهدت كافة القطاعات الصحية والتعليمية

مشاريع طرق وجسور في مكة المكرمة تحت التنفيذ. (تصوير فهد العدابن)

زياد فارسي

الإنفاق للتعليم والصحة ودعم السلع لتحقيق أفضل عيش للمواطن

تحذيرات صندوق النقد الدولي بخطورة الإنفاق رسالة تتعلق بالدول التي تحتاج قروضه

ياسر أوان

الأولوية لتطوير القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والخدمية

استمرار الإنفاق على المشاريع لمواكبة النهضة وتعزيز رفاهية المواطن

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 23-12-2012 رقم العدد: 16920 رقم الصفحة: 10 مسلسل: 66 رقم القصاصة: 2

والاجتماعية والخدمية تطورا كبيرا نتيجة الدعم الكبير خلال السنوات الماضية، وتجاوز الدعم القطاعات الحكومية إلى القطاعات الخاصة.

وأضاف أن دعم قطاعات صندوق التنمية الصناعي أسهم في دعم الشركات والمؤسسات الصناعية، كما ساهم في دعم المواطنين، وانعكس إيجابا على تطور الإسكان في كافة مناطق ومدن المملكة، ولا شك أن هذا الدعم الكبير من حكومة المملكة الذي يضخ في كافة شرايين التنمية والاقتصادي المتوازي في كافة القطاعات والمناطق من شأنه أن يكون له بالغ الأثر الإيجابي على الإنفاق، الذي سيساهم في ارتفاع الدخل وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، موضحا أن مكة المكرمة شهدت خلال السنوات القليلة الماضية تنمية هائلة شملت إطلاق مشاريع تطويرية عملاقة وتحسين للبنية التحتية، وساهمت في القضاء على جزء كبير من العشوائيات وهذا لم يكن ليتحقق لولا الدعم الكبير والاهتمام البالغ من قبل القيادة الرشيدة، لكنه عاد ليؤكد أن برنامج نطاقات وقرار رفع التعرفة السنوية للعمالة الأجنبية ساهم في تخوف القطاع الخاص من تسريع حركة التنمية وتسبب في انكماشها، ودعا لإيجاد الوسائل الكفيلة لتقديم التطمينات الكافة لشركات القطاع الخاص لتساهم في عملية البناء والتنمية المستدامة، ومنع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية غير المبرر.

### تنمية الإنسان والمكان

من جهته، أشار المحامي والمستشار القانوني الدكتور عدنان فيروزي إلى ضرورة الإنفاق المتوازي، بالنظر إلى أهمية وجود احتياطي يكون عونا في وقت الحاجة إليه وداعما للتنمية ومانعا للحاجة إلى موارد مالية، مطالبا بضرورة العمل أولا على تنمية الإنسان قبل تنمية المكان، بحيث يتم الترشيد في المشاريع دون أن يحدث ذلك نقصا أو خللا في التنمية المتوازية وإيجاد توقيت زمني للمشاريع وتنفيذ المشاريع الأكثر أهمية التي تلامس حياة المواطن اليومية، خاصة مشاريع البنية التحتية ووسائط النقل في المدن المزدحمة وتطوير النقل الجوي.

وشدد على أن كل مسؤول يجب أن يتحلى بصفات الإخلاص في العمل كونه السبيل لمعالجة الأخطاء وتلافي السلبيات، واعتبر فيروزي أهمية مواصلة البناء والتنمية بشفافية خاصة في ترسية المشاريع ذات الأهمية والحيوية والمرتبطة بتحقيق الرفاهية للمواطن وبناء المدن بالوسائل المتطورة التي تضاهي الطرق العالمية وعكس التطور الحقيقي الذي تشهده المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين والتي شهدنا خلال فيها خلال سنوات عهده حزمة من المشاريع التنموية العملاقة والتي شملت كافة القطاعات، حيث ساهم دعمه السخي في تطور التعليم العالي والتعليم العام وبرامج الصحة والبرامج الاجتماعية ودعم العاطلين عن العمل وإحداث نقلة نوعية ساهمت في توفير فرص وظيفية كبيرة للشباب والفتيات، مبينا «أن القطاع الخاص في ظل ما يتلقاه من دعم معنوي ومادي من الدولة مطالبا بالإسهام في تحقيق مزيد من الفرص الوظيفية ومنح شباب وفتيات الوطن فرصة المشاركة في التنمية.

### استمرار الدعم

في حين، اعتبر نائب رئيس الغرفة التجارية زياد فارسي ضرورة استمرار الدعم لتنفيذ المزيد من المشاريع في كافة مفاصل الوطن لتحقيق استمرارية التنمية، ولا شك أن الميزانية القادمة ستحمل في طياتها العديد من المشاريع التي يجب أن تشمل كافة القطاعات، خاصة تلك القطاعات التي تمس بشكل مباشر حياة المواطن، وأبرزها قطاعات التعليم والصحة ودعم السلع والمنتجات الاستهلاكية، بما يضمن تحقيق أفضل سبل العيش للمواطن على ثرى هذا الوطن الكبيرة، مضيفا أن تحذيرات صندوق النقد الدولي بخطورة الإنفاق وتأثيره على مستقبل التنمية رسالة تتعلق بالدول التي تحتاج إلى قروض من صندوق النقد الدولي، بينما المملكة ليست من تلك الدول التي يوجه لها الصندوق رسالته، لما يتوفر لديها من احتياطي نقدي كبير، لذا فإن هذه التحذيرات لسنا معنيين بها في المملكة ويجب أن يستمر الإنفاق على المشاريع المتنوعة، خاصة في ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية ومشاريع النقل والمواصلات طبقا للموارد المالية المتوافرة، ويجب استغلال دخولات المملكة العالية في الإنفاق على المشاريع مع الوضع في الاعتبار أن يكون هناك نوعا من التوازن والاحتياط لفائض الدخل، ولا شك أن ميزانيات الدول مبنية على أسس الدخل وتوزيعه بنسب متفاوته على الاحتياج الفعلي للعام المالي الجديد، والمملكة كدولة نامية تحتاج إلى التوسع في الإنفاق لمواكبة النهضة الاقتصادية والعمرانية ومراعاة تزايد إعداد السكان، ولا شك أن إنفاق الدولة على المشاريع إيجابي ويجب أن تتم مراعاة تحقيق متطلبات الشباب، خاصة أنهم أكثر نسب السكان في المملكة، ويحتاجون إلى قروض الزواج والسكن وتوفر الفرص الوظيفية والتعليم والمساهمة في برامج التنمية الاجتماعية، والمساهمة في بناء الوطن والعمل في كافة القطاعات الحكومية والخاصة.

○ أنفاق لتصريف السيول. ○

**إيجاد توقيت زمني للمشاريع الأكثر أهمية لحياة المواطن اليومية**

**الشفافية مطلوبة عند ترسية مشاريع البنية التحتية لتطوير المناطق**